دراسة تحليلية لتجربة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر

The Experience of Economic Reform in Algeria - An Analytical Study

عبد الحفيظ بوخرص[1] *، سمير بن محاد[2]

[1] جامعة المسيلة، الجزائر.

[2] جامعة المسيلة، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2019/08/05 **تاريخ القبول:** 2019/10/22 **تاريخ النشر:** 2019/12/20

ملخص: لجأت الجزائر كغيرها من الدول النامية الى القيام بإصلاحات اقتصادية نتيجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية واجهتها الجزائر منذ بداية عقد الثمانينيات، تمثلت في انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي، ارتفاع العجز في موازين المدفوعات، ارتفاع معدل التضخم والبطالة، بالإضافة إلى انخفاض دخل الفرد وارتفاع مستوى الفقر، وارتفاع في المديونية الخارجية، وصلت حد العجز عن توفير السيولة الازمة لتسديد أعباء الدين الخارجي.

لذلك حاولنا من خلال هذا المقال دراسة تجربة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، من خلال التطرق إلى الأوضاع الاقتصادية التي دفعت الدولة إلى الأخذ ببرامج الإصلاح الاقتصادي، ثم تحديد المراحل التي اتبعتها الدولة لدى تنفيذها لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وأخيرا استعراض الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتلك البرامج من خلال رصد تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، المديونية الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر).

الكلمات المفتاحية: اصلاح اقتصادي؛ اختلال هيكلي؛ مؤسسات مالية دولية؛ اثار اقتصادية؛

تصنيف JEL: F62 ؛ G28

Abstract: Like other developing countries, Algeria has resorted to economic reforms as a result o the internal and external economic imbalances Algeria has faced since the beginning of the 1980s Represented by a decline in economic growth rates, High balance of payments deficit, High inflatio and unemployment rate, As well as low per capita income and high poverty, And a rise in externa indebtedness has reached the limit of the inability to provide the necessary liquidity to pay the burde of external debt.

we tried to study the experience of economic reform in Algeria, By addressing the economi conditions that prompted the state to introduce economic reform programs, And then to identify th stages followed by the State in implementing economic reform programs. Finally, the economic an social impact of these programs should be reviewed by monitoring the development of the mos important macroeconomic indicators (GDP, inflation, unemployment, external indebtedness, FDI).

Keywords: economic reform; structural imbalance; international financial institutions; economic impacts;

Jel Classification Codes: F62 ؛ G28

* المؤلف المرسل: الإيميل: abdelhafid.boukhors@univ-msila.dz

1. مقدمة

لجأت الجزائر كغيرها من الدول النامية الى القيام بإصلاحات اقتصادية نتيجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي عانت منها في ثمانينيات القرن الماضي، والتي كان من أبرزها انخفاض أسعار البترول في الاسواق العالمية سنة 1986، حيث انخفضت الصادرات من 13 مليار دولار سنة 1985الى 7مليار دولار سنة 1986. أظهرت الأزمة البترولية لسنة 1986 الهشاشة المالية للاقتصاد الجزائري المعتمد شبه كليا على الريع البترولي. وأصبحت المساهمة الأجنبية في المشاريع التنموية حتمية، حيث عانى الاقتصاد الجزائري من انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، وارتفاع في عجز الميزانية العامة، وارتفاع في معدلات البطالة والتضخم، وتفاقم عجز ميزان المدفوعات، وارتفاع في المديونية الخارجية، وصلت حد العجز عن توفير السيولة الازمة لتسديد أعباء الدين الخارجي.

ننطلق في بحثنا هذا من إشكالية رئيسية يمكن صياغتها على الشكل التالي:

كيف أسهمت برامج الإصلاح الاقتصادي في علاج الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية في الجزائر؟

إن الاجابة على الاشكالية السابقة تقتضي منا الإجابة على أسئلة فرعية أخرى منها:

- ما المقصود بالإصلاحات الاقتصادية؟
- ماهي مبررات ودوافع الإصلاح الاقتصادي في الجزائر؟
- هل حققت الاصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر الاهداف المرجوة منها؟

ومن أجل الاجابة على الاسئلة السابقة قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى قسمين أساسيين، نتطرق في أولهما إلى مفهوم الاصلاحات الاقتصادية، ونتطرق في الثاني إلى تجربة الجزائر في تطبيق الاصلاحات الاقتصادية ومدى وصولها إلى الأهداف المرجوة منها.

2. مفهوم الإصلاح الاقتصادي

اكتسب مفهوم الإصلاح الاقتصادي زخمه الأكبر في مطلع ثمانينيات القرن الماضي وعلى ألسنة خبراء صندوق النقد الدولي، على أثر أزمة المديونية الدولية التي انطلقت من المكسيك سنة 1982. وهكذا تعد سنة 1982 نقطة البداية في مسار الإصلاح الاقتصادي للدول النامية.

1.2. تعريف الإصلاح الاقتصادي:

أدخل هنا محتوى نص العنوان الفرعي يعود الأصل التاريخي للإصلاح إلى أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، حينما تفجرت الأزمة المعروفة بأزمة المديونية نتيجة عجز المكسيك عن الوفاء بالتزاماتها، ونتج عن ذلك سلسلة من الإجراءات تمثلت في لجوء المكسيك إلى البنك الدولي ثم صندوق النقد الدولي والوصول إلى اتفاق يتضمن تعهد حكومة المكسيك بتطبيق مجموعة من الإجراءات عرفت بإجراءات التثبيت والتعديل الهيكلي.

توجد عدة تعاريف للإصلاح الاقتصادي نذكر منها:

الإصلاح الاقتصادي يعني من وجهة نظر صندوق النقد الدولي الجهود المدروسة التي تبذلها الدولة لمعالجة وضع ميزان المدفوعات فيها على الوجه الذي يتماشى مع تعزيز فرص النمو وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد (عمر ، 2006).

يعني الإصلاح الاقتصادي من وجهة نظر الأمم المتحدة تحسين أسلوب تعبئة الموارد بغية تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية الاقتصادية الاجتماعية وتتراوح معالمه بين الفلسفة والأهداف العامة للسياسات الإنمائية وبين المؤسسات الاقتصادية والمبادئ التوجيهية التقنية للسلوك الاقتصادي (سعد و جليل ، 2010).

حدد البنك الدولي في تقريره سنة1988 مفهوم وحدود عملية الإصلاح الاقتصادي، على أنها تحتوي على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، وتشمل عملية الإصلاح على القطاع العام وكل المؤسسات التي تقدم منافع عامة ومملوكة للدولة، ويتضمن مختلف الإجراءات المتعلقة بتحرير الأسعار في قطاع معين ولسلعة معينة، وبيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص (محمد ، 1992).

يعرف جويكم ايرنس (Joachim Ahrens) التعديل أو الإصلاح الاقتصادي بأنه عملية إصلاح السياسة الاقتصادية باتجاه نظام السوق من أجل التغلب على مشاكل موازين المدفوعات، وتحجيم التضخم، وتحقيق الشروط اللازمة لاستمرار الزيادة في دخل الفرد (Joachim , 2000).

يعد الإصلاح الاقتصادي عند مانويل جويتيان (Manuel Guitain) كتعبير عن السياسات التي تعمل على جعل النفقات المحية متناغمة مع ما هو متاح من موارد، وذلك من خلال إيجاد توليفة من السياسات المالية والنقدية والتجارية وسعر الصرف، لضمان وجود طلب محلي كلي يتلاءم وتركيبة العرض الكلي، وباعتماد إجراءات تعمل على حفز قطاعات السلع والخدمات، فضلا عن اعتماد سياسات اقتصاد جزئي، تهدف إلى تحسين الكفاءة في استخدام الموارد، من خلال إزالة تشوهات الأسعار، تعزيز المنافسة وتخفيف السيطرة الإدارية (Manuel , 1994) .

ظهرت عدة مصطلحات ومسميات مرادفة للإصلاحات الاقتصادية التي تم تبنيها من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين مثل: (برامج التعديل الاقتصادي، برامج التثبيت، إعادة الهيكلة، التغيير الهيكلي، التعديل الهيكلي، التقويم الهيكلي، التصحيح الهيكلي، التعديل الهيكلي والإصلاح الهيكلي الخ..)ومهما اختلفت تلك المسميات فجميعها لا تخرج في المعنى عن أحد أمرين إما التثبيت أو التعديل أو الأمرين معاً، وإن كان مسمى "التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي" هو الأكثر تداولاً لما يتضمنه من مدلول للعنصر الخارجي من التأثير، كون صندوق النقد والبنك الدوليين يعملان على مساعدة الدول لترتيب أمورها من خلال الاتفاق معها على برامج إصلاحات مدعومة بقروض وإعادة جدولة مديونيتها الخارجية (محمد علي ، 2004).

تعدد الأهداف المراد تحقيقها جراء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، جعل هذه البرامج الاقتصادية تأخذ عدة مسميات بحسب تلك الأهداف. فعندما يكون الهدف الرئيسي هو معالجة الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، تسمى بالبرمجة المالية، وعندما يكون الهدف هو تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي في الأجل القصير، تسمى ببرامج الاستقرار. كما تسمى أيضا ببرامج التعديل، إذ أن مصطلح التصحيح الاقتصادي (كما جاء في مرجعيات صندوق النقد الدولي) يعني التعديل الاقتصادي الذي يعني في مضمونه التعديل الهيكلي، أي تكييف الهيكل الاقتصادي (عامر و خلف ، 2009).

ازداد توجه الدول النامية لتبني مثل هذه البرامج منذ أوائل السبعينيات، إذ نفذت حتى عام 2000 ما يقرب من سبعين دولة نامية برامج إصلاحية بناءً على رغبتها في إصلاح وإعادة هيكلة اقتصاداتها لتحقيق توازنها الداخلي والخارجي، وفق الشروط والوصفات الجاهزة التي يقدمها صندوق النقد والبنك الدوليين (إبراهيم ، 2004).

2.2. أهداف الإصلاح الاقتصادي:

يبرز من خلال تعريف سياسات الإصلاح الاقتصادي والظروف التي أدت إلى تطبيقها في الدول النامية أهداف تلك السياسات على النحو الآتي:

- استعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد بما يمكن من احتواء التضخم، وتحسين وضع ميزان المدفوعات لتوفير الموارد التي تجعل البلد قادرا في المستقبل على الوفاء بعبء ديونه المتراكمة وبالتالي استعادة جدارته الائتمانية (يحي ، 2001).

- تحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة للاقتصاد، والسعي لتوسيع وإنماء الطاقات الإنتاجية للدولة، ما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي وزيادة فرص العمل المنتج، وتحسين مستويات المعيشة للسكان (صندوق النقد العربي، 1994).
- تحقيق التوازن المالي الداخلي ويتم ذلك من خلال إجراء تخفيض جوهري في عجز الميزانية العامة للدولة بما يعيد التوازن المالي المحلي، بحيث يصل عجز الميزانية إلى نسبة صغيرة من الناتج الإجمالي (3%كأقصى حد).
- زيادة معدل النمو الاقتصادي ويتحقق ذلك من خلال سياسات الاستثمار، وتطبيق سياسة الخوصصة، والتحول من نظام يقوم بصفة أساسية على القطاع العام إلى نظام يعطي مكان الصدارة للقطاع الخاص، بحيث يكون هو القطاع القائد لعملية التنمية، وتصحيح أسعار السلع والخدمات، على أن يتوافق ذلك مع المزيد من التحول إلى سياسة الإنتاج من أجل التصدير التي تؤدي في مجموعها إلى تحقيق تنمية اقتصادية ذات توجه خارجي، بعد إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وإحداث مجموعة من الإصلاحات، التي تضمن على المدى المتوسط والطويل تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع مع مرور الزمن واكتمال الإصلاحات المطلوبة (صندوق النقد الدولي، 1988).
- التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشآت الاقتصادية الخاسرة، وتكريس مواردها لدعم قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة والاهتمام بالبنية الأساسية والمنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية.
- علاج التشوهات الموجودة في الاقتصاد الوطني، خاصة تشوهات الأسعار (أسعار الفائدة، أسعار الصرف)، وتقليل عجز الميزانية العامة، وتقليل فجوة الموارد، ويرمي هذا إلى إعادة التوازن الداخلي والخارجي.

3.2. مكونات الإصلاح الاقتصادي:

تنقسم برامج الإصلاح الاقتصادي الى قسمين أساسين هما:

- **برامج التثبيت الاقتصادي:** يعد الاستقرار الاقتصادي في معظم الأحيان عملية تمهيدية للانطلاق إلى الأهداف الأساسية لسياسة الإصلاح الاقتصادي، وغالبا ما تمتزج أهداف وأدوات سياسة الإصلاح الاقتصادي بالجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، خاصة في الدول النامية، إذ أن برامج الاستقرار الاقتصادي أو التثبيت من اختصاص صندوق النقد الدولي، وهي في مقدمة اهتماماته وتستند إجراءاتها إلى أراء وأفكار المدرسة النيوكلاسيكية، كما يعتمد الصندوق أيضا على التحليل النقدي في تفسير الاختلال في ميزان المدفوعات، وهذه البرامج معنية أساسا بتوازنات الاقتصاد الكلي (توازن العرض والطلب)، وتهدف إلى تحقيق نوع من التوازن الاقتصادي في المدى القصير(1- 3 سنوات) من خلال مجموعة من الإجراءات لمعالجة الاختلالات الطارئة مثل العجز في الميزانية العامة، العجز في ميزان المدفوعات وتدهور العملة الوطنية.
- **برامج التعديل الهيكلي:** هي من اختصاص البنك الدولي ويقدمها بهدف التأثير في مستوى العرض الكلي، ومن ثم في مستوى النمو الاقتصادي فضلا عن السياسة الخاصة بقضايا التجارة الدولية وتحسين شروط المنافسة للصادرات الوطنية، ويوصي البنك الدولي بإتباع هذه البرامج عندما تكون الاختلالات التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية عميقة، ولا يمكن علاجها بإتباع برامج التثبيت الاقتصادي كوجود عجز كبير في الميزانية العامة ومعدلات عالية للتضخم وعجز كبير في ميزان المدفوعات، وغالبا ما تكون المدة المقررة لتطبيق تلك البرامج من (3-5 سنوات). (النجفي، 2002)

3. تجربة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

سنحاول في هذه النقطة تحليل أسباب تبني برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر الانعكاسات الاقتصادية لبرامج الإصلاح الاقتصادي.

1.3 تحليل أسباب تبني برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر:

يمكن إرجاع أسباب الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية:

1.1.3 العوامل الداخلية وتمثلت في:

أولا : انخفاض معدلات النمو الاقتصادي:

سجلت معدلات النمو الاقتصادي معدلات سالبة خلال الفترة(1986-1989) حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي –1.2 %عام 1986، ليصل الى -4.6 %سنة 1989، بعد ان كانت معدلات النمو الاقتصادي في الفترة 1980-1884 تقدر في المتوسط ب 4 %كما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول (1): تطورات معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)

السنوات	المتوسط 85/80	1986	1987	1988	1989
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	4+	1.2-	2.1-	2.9-	4.6-

المصدر: قانة زكي، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية المستديمة في الجزائر للفترة 1989-2010، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص51.

ثانيا : عجز الميزانية العامة:

أخذ عجز الميزانية العامة منحى تصاعديا منذ منتصف الثمانينيات حيث بلغ العجز أعلى نسبة له سنة 1988 ب 20.7% كما يوضحه الجدول رقم (2). ويرجع هذا العجز الى ارتفاع النفقات من جهة، وانخفاض الإيرادات (خاصة الجباية البترولية) من جهة أخرى.

الجدول (2): تطورات رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة (1984-1989)

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989
رصيد الميزانية العامة %	8.7+	6.2+	12.9-	10.8-	20.7-	8.1-

المصدر: قانة زكي، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية المستديمة في الجزائر للفترة 1989-2010، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص50.

ثالثا : ارتفاع معدلات التضخم:

بلغ معدل التضخم مستويات مرتفعة خلال الثمانينيات حيث وصل الى 12.4% سنه1986 ويمكن ارجاع أسباب التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة الى: (زكي، 2012)

- زيادة عدد السكان.
- ارتفاع الاستهلاك الوطني مع ثبات او انخفاض الانتاج.
- انخفاض قيمة العملة الوطنية.
- بطء نمو معدل الإنتاج الصناعي والزراعي.

- غياب سياسة نقدية.
- ضعف العلاقة بين نمو الكتلة النقدية ونمو الناتج المحلي الخام.

الجدول (3): معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1984-1989)

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989
معدل التضخم %	8.1	10.5	12.4	7.5	**6**	**9.4**

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، واشنطن، 2016.

رابعا: ارتفاع معدلات البطالة:

عرف معدل البطالة في هذه الفترة أيضا ارتفاعا وصل الى 21.8% سنة **1988** وهو ما أدى إلى حالة اللاتوازن الاجتماعي، حيث سجل إخفاق في توليد فرص عمل جديدة للداخلين لسوق العمل، ولازالت البطالة تعتبر متغيرا صعب التحكُّم، وما فتئت ترتفع باستمرار، فبلغت **16.9 %** سنة**1985**، ثم**20.1%** سنة **1987** ثم **20.7 %** سنة **1989**.

الجدول (4): معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1984-1989)

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989
معدل البطالة %	16.5	16.9	18.4	20.1	21.8	20.7

المصدر: بن عاشور رتيبة، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2013 أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015، ص185.

2.1.3 الأسباب الخارجية:

أولا : العجز في ميزان المدفوعات: ويمكن إرجاع هذا العجز إلى الاسباب التالية: (عبد القادر، 2008):

- تدهور شروط التبادل التجاري في غير صالح الجزائر، نتيجة انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات.
- انخفاض عوائد الصادرات خارج المحروقات.
- تقلبات أسعار البترول وما خلفه من آثار على مستويات الاحتياطي من العملة الصعبة، خاصة خلال النصف الثاني للثمانينيات.
- النزعة الحمائية لصادرات الدول النامية ومنها الجزائر.
- انخفاض قيمة الدولار ضاعف من تكلفة الواردات.

ثانيا: عبء المديونية الخارجية: شهد حجم الديون الخارجية ارتفاعا ملحوظا خلال ثمانينيات القرن الماضي وخاصة منذ سنة 1986، حيث بلغ حجم الديون الخارجية 22.7مليار دولار، ليرتفع نهاية 1989 الى 26 مليار دولار، كما سجلت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات نسبا عالية، حيث بلغت 72.4**%** سنة 1989 بعد أن كانت 59.8 **%**سنة 1986، حيث انخفضت مداخيل الصادرات من 13مليار دولار السنة 1985 الى 9.53 دولار سنة 1989. وبلغت المديونية الخارجية مستويات خطيرة حيث وصلت نسبتها الى الناتج المحلي 41.86**%** سنة **1989**. كما أدى ارتفاع المديونية الخارجية وانخفاض عائدات الصادرات الى تدني احتياطي الصرف، حيث وصل الى 859.8 مليون دولار نهاية 1989 (وهو ما يمثل 0.9 شهرا من الواردات)، وهذا بعد ان كان احتياطي الصرف يقدر ب3.7 مليار دولار سنة 1980 (ما يمثل 3.5 شهرا من الواردات) (عبد القادر، 2008، ص ص 267-268).

الجدول (5): تطور اجمالي المديونية في الجزائر خلال الفترة (1984-1989)

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989

الدين الخارجي مليار دولار	16	18.4	22.7	24.7	25	26
الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي %	26.2	28.4	34.5	36.9	36.5	41.6
خدمة الدين الخارجي الى الصادرات %	37.4	36.1	59.8	55.8	80.9	72.4

المصدر: عبد القادر خليل، محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، **2008**، ص267.

2.3 سيرورة برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر:

مرت الاصلاحات الاقتصادية التي قامت الجزائر بتنفيذها بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بأربعة مراحل هي:

المرحلة الأولى (31ماي 1989-30ماي 1990):

قامت الجزائر لأول مرة منذ الاستقلال بتنفيذ أول برنامج للتثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي أطلق عليه اتفاق الاستعداد الائتماني (بعد مفاوضات تمت في سرية تامة) في 31ماي 1989 مدته 12 شهرا. تحصلت بموجبه على قرض تقدر قيمته ب **300**مليون وحدة سحب خاصة، في إطار ما يسمى تسهيلات التمويل التعويضي والطارئ. ويعتمد صندوق النقد الدولي هذا النوع من البرامج لمساعدة الدول على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير لمعالجة عجز ميزان المدفوعات، وذلك باستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، عن طريق تخفيض الطلب الكلي .فهي تهدف إلى تخفيض حجم الاستهلاك المحلي، والعمل على تحريك قوى السوق في اتجاه تعزيز الإنتاج المحلي (بختة، 2013).

كان محتوى الاتفاق – اتفاق التثبيت – يشترط على الجزائر مقابل تقديم الدعم القيام ما يلي: (الهادي، 1996)

- اتباع سياسة نقدية أكثر حذرا وتقيدا.
- تقليص العجز في الميزانية العامة.
- تعديل سعر الصرف.
- إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

تنفيذا للاتفاق عمدت الجزائر الى القيام بمجموعة من الإجراءات: (بلوناس ، 2005)

- إصلاح نظام الأسعار وجعلها أكثر مرونة تمهيدا لتحريرها فيما بعد، مع بداية التخلي التدريجي عن دعمها، رغم أنها مازالت في جوهرها مقننة (قانون89-12 مؤرخ في 05 جويلية 1989 يتعلق بالأسعار) حيث نميز بين الأسعار الإدارية (مضمونة، مسقفه، وذات الهوامش المحددة) والأسعار الحرة.
- وضع الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إدراكا لأهميتها في عملية التنمية وإعفائها مبدئيا من الضرائب.
- الإصلاح المالي والبنكي من خلال صدور قانون النقد والقرض (90-10) مؤرخ في 10 افريل1990 والذي كان يهدف إلى استقلالية البنك المركزي – بنك الإصدار-عن الخزينة والبنوك التجارية من جهة، وعن التطهير المالي لمديونية الخزينة والمؤسسات العمومية من جهة أخرى، وتحرير حركة رؤوس الأموال مع الخارج، أي السماح بدخول رؤوس الأموال لأغراض إنتاجية وخدماتية (الاستثمار الأجنبي المباشر).
- اعتمد قانون المالية لسنة 1990 ومنشور وزارة التجارة رقم(60-90) مؤرخ في 20 أوت 1990 ولائحة بنك الجزائر (90-04) الترخيص للمؤسسات الوطنية أو الأجنبية للقيام بعمليات الاستيراد والتصدير (الوكلاء المعتمدين وتجار الجملة) وهو ما يسمح

للمؤسسات بالتزود بمدخلات الإنتاج وممارسة الاستيراد لقائمة من المنتجات المرخص بها، وجاء هذا الإجراء نتيجة للصعوبات التي تواجهها البنوك بخصوص تمويل عمليات الاستيراد، ومنه اللجوء إلى السوق الموازي للدينار، وهو ما اعتبر تمهيدا لتحرير التجارة الخارجية.

- إصلاح النظام الضريبي مع تخفيض الضغط الجبائي، ومرا جعة التعريفات الجمركية، حيث وضع قانون المالية لسنة 1991 أسس الإصلاح الضريبي الذي طبق ابتداء من سنة 1992 والذي ومن خلاله تم تصحيح عدد كبير من الرسوم على الخدمات العامة وبعض الرسوم الجمركية، وتبسيط قيود الاستيراد وتحرير التجارة الخارجية.

لكن استمرار تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990 إلى 725 مليون دولار واستمرار عجز ميزان المدفوعات للسنة نفسها بـ: -10 مليون دولار، دفع بالجزائر إلى تطبيق أحد البنود الرئيسية في برنامج صندوق النقد الدولي، وهو عملية تخفيض العملة الوطنية. تبعا لذلك عرفت قيمة الدينار خلال 3 أشهر بين نهاية 1990 ومارس 1991، تخفيضا قدره 70% ، دون أن تعلن السلطات عنها رسميا، لينتقل سعر صرف الدولار من 10.476 دج إلى 17.8 دج (زكريا، 2002)

المرحلة الثانية (3جوان1991-30مارس1992):

أمضت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على اتفاق الاستعداد الائتماني في جوان 1991 ومدته 10 أشهر، تكملة للاتفاق الأول، من أجل تعميق الإصلاحات، وتم بموجب هذا الاتفاق تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مقسمة إلى أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة:

- الشريحة الأولى في جوان 1991.
- الشريحة الثانية في سبتمبر 1991.
- الشريحة الثالثة في ديسمبر 1991.
- الشريحة الرابعة في مارس 1992.

غير أن الشريحة الرابعة، لم يتم سحبها لعدم احترام الحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي (زكريا، 2002، ص 17).

وتمحورت اهداف هذا الاتفاق حول: (بلوناس ، 2005، ص 169)

- مواصلة تخفيض قيمة العملة من أجل الوصول إلى قابليتها للتحويل.
- مواصلة تحرير أسعار المواد الواسعة الاستهلاك وأسعار الصرف.
- ضرورة تحقيق فائض في الميزانية لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية وتخفيض نفقات التوظيف والتجهيز.
- التحكم في التضخم وتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية إلى 12% سنة 1991.
- تحرير التجارة الخارجية.
- تنويع الصادرات من غير المحروقات.

إن عدم تنفيذ بنود الاتفاق أدت إلى توقف المفاوضات كلية بين الطرفين، و فضلت الجزائر مراجعة صندوق النقد الدولي و طلب إدخال نوع من التساهل و المرونة فيما يتعلق بالأسعار، سعر الصرف وعرض العملة، وتوجت رسالة النية الجديدة (30سبتمبر 1991) على نوع من التخفيف لبنود الرسالة الأولى مع اشتراط الصندوق تخفيض العملة وزيادة أسعار بعض المواد الأساسية و المنتجات الطاقوية، لكن تأخر تنفيذ هذه الشروط أدى إلى تعليق رسالة الموافقة والدعم التي بموجبها تدخل البنوك التجارية الأجنبية في مفاوضة حول إعادة تمويل جزء من المديونية مع القرض الشعبي الجزائري.

وبعد تسوية الخلاف، أرسل الصندوق رسالة الموافقة إلى البنوك التجارية الدائنة للجزائر ووافق على رسالة حسن النية الجديدة، وهو ما سمح بتحرير قرض بـ 350 مليون دولار من البنك الدولي لإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي نهاية جوان 1991.

اتخذت الجزائر وفق شرطية صندوق النقد الدولي التدابير الاقتصادية التالية: (بختة، 2013، ص 126)

- إصلاح المنظومة المالية بما فيها النظام الضريبي والجمركي، والاستقلالية المالية للبنك المركزي حيث تم إنشاء سوق للقيم المنقولة، تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود لا تتجاوز**20 %**، ارتفاع نسبة إعادة الخصم من **7 %** (وهو المستوى الذي عرفته سنة **1989**) إلى **10.5 %** سنة**1991**؛ ثم **11.5 %**سنة **1992** .
- تخفيض قيمة سعر الصرف بنسبة**100%**، حيث انتقل سعر صرف الدولار بالدينار من **9** دينار لكل دولار سنة **1990** إلى **18.5**دينار لكل دولار سنة**1991** .
- تحرير التجارة الخارجية، بإصدار بعض المراسيم التي تحدد شروط التدخل في التجارة الخارجية من استرا د وتصدير.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي، فقد تم إصدار المرسوم التشريعي رقم **93** -12 المؤرخ في **05** أكتوبر **1993** والمتعلق بالاستثمار والذي تضمن تنظيمات جديدة خاصة بالاستثمار.
- تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك، حيث حرر أكثر من **%75**من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي (المواد الغذائية، المواد الوسيطية، المواد الكمالية)، فعرفت أسعار بعض السلع الأساسية ارتفاعا محسوسا، كأسعار النقل والمنتجات الطاقوية نتيجة رفع الدعم عنها، وتم ذلك مع نهاية جوان **1992** التحرير شبه الكلي للأسعار، حيث تم رفع الدعم عن **18** منتوجا أساسيا، ولم يبقى يخضع لهذه العملية إلا أربع منتوجات أساسية.

ومن أهم النتائج المترتبة عن الاتفاقين السابقين نذكر: (بلوناس ، 2005، ص ص 170-173)

- زيادة الإيرادات العامة بنسبة **43%** ما بين (88-91) وهذا يرجع لسببين: ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية (حرب الخليج) وانخفاض قيمة الدينار الجزائري (انزلاق الدينار ثم التخفيض الرسمي في 1991) بنسبة تفوق **60%**، وهو ما أدى إلى تقليص الطلب على العملة الصعبة. وأدى هذا الإجراء من جهة أخرى إلى تراجع سعر صرف الدينار في السوق الموازي من خمسة أضعاف سنة 1988 إلى أقل من ضعفين سنة 1991.
- ارتفعت إيرادات الميزانية من **26،69 %**من الناتج الداخلي الخام سنة 1988 إلى **31،4%** سنة 1991، أي تطور بـ 05 نقاط، ويلاحظ انه بعد عجز لمدة أربعة سنوات سجل فائض في الميزانية ب **3،3%** و**4،1%** من الناتج الداخلي الخام لسنتي (90-91) على التوالي، كما سجل فائض في الخزينة في حدود **3،76%** و**1،79 %**من الناتج الداخلي الخام لنفس الفترة. أما من جانب النفقات فقد تقلصت، سواء النفقات الجارية أو نفقات التجهيز وتمويل المؤسسات العمومية، حيث انخفضت نفقات الخزينة بـ 14 نقطة من الناتج الداخلي الخام بين (88-90) وبـ 21 نقطة بين (89-90)، وهذا نتيجة انخفاض النفقات الجارية ونفقات الاستثمار المباشر (ميزانية التجهيز) وغير المباشر (تسبيقات وقروض) التي انتقلت من **28،2 %** من الناتج الداخلي الخام سنة 1985 (**60%** من الإجمالي) إلى **19%** سنة 1988 فقط سنة 1991.
- تراجع معامل السيولة النقدية (**M2/PIB**) من **83،68 %** سنة 1987 إلى **52 %**سنة 1991، أي امتصاص الفائض من الكتلة النقدية في التداول.
- ارتفاع معدل التضخم إلى **22،8%** سنة 1991 ثم **31،8 %** سنة 1992 بعدما كان في حدود **10،3%** في المتوسط خلال الخمس سنوات السابقة وهو مستوى مرتفع جدا مقارنة مع أهم الشركاء التجاريين للجزائر.

- تحول العجز في الميزان الجاري من 3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1988 إلى فائض نسبته 6% من هذا الناتج سنة 1991.

- تدهور مؤشرات المديونية الخارجية بشكل واضح، إذ ارتفعت مدفوعات خدمة الدين إلى الصادرات ارتفاعا كبيرا وهذا بسبب الاعتماد على القروض القصيرة الأجل وهذا رغم انخفاض المديونية الخارجية من 28.379مليار دولار سنة1990الى 27.67 سنة 1991 الى 26.7 سنة 1992.

المرحلة الثالثة (أفريل 1994-مارس 1995):

شهدت الفترة الممتدة بين عامي **1992** و **1993** أوضاعا اقتصادية صعبة .وما زاد في تأزم الوضع الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط، حيث أنخفض سعر البرميل من **20** دولار سنة **1992** إلى **14.19** دولار في ديسمبر **1993**.

للوقوف على حقيقة الوضعية الصعبة التي عاشها الاقتصاد الجزائري قبل إبرام اتفاقية البرنامج المدعم فيما يلي بعض المؤشرات الاقتصادية: (نعيمة، 2006)

- سجل معدل النمو الاقتصادي معدلا سالبا قدره 2,2 % في نهاية سنة 1993. وبلغ معدل النمو الاقتصادي في المتوسط للفترة (88-93) حوالي **0.4**%، أي أن الاقتصاد الجزائري في حالة ركود.

- بلغ حجم صادرات الجزائر في سنة 1993 قيمة 10,41 مليار دولار منها 9,88 مليار ناجمة عن المحروقات، وهو ما يمثل نسبة 95 % من إجمالي الصادرات عند سعر 17,8 دولار للبرميل الواحد. في حين بلغت الواردات 7,99 مليار دولار. وتمثل فاتورة المواد الغذائية 75 % من إجمالي الواردات مسجلة بذلك فائضا في الميزان التجاري قدره 2,42 مليار دولار.

- بلغ مجموع الديون الخارجية في نهاية 1993 ما مقداره 25,7 مليار دولار منها ما نسبته 97,3 % ديون متوسطة وطويلة الأجل، و2,7 % ديون قصيرة الأجل. أما خدمات الدين (مبلغ خدمات الدين/ قيمة الصادرات) وصلت إلى 82,2 % وهي نسبة مرتفعة جدا عن النسبة المعيارية المسموح بها والتي تتراوح بين 25 % و30 **%**.

- انخفاض معدل التضخم الى 20,5 % في سنة 1993 بعدما كان 31,7 % في سنة 1992 ونتيجة لذلك كانت أسعار الفائدة الحقيقية السائدة سالبة (-12,5 %) الأمر الذي لا يشجع على تعبئة المزيد من المدخرات رغم ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية في سنة 1993 إلى 13%.

- قدرت احتياطات الصرف بالعملة الصعبة في نهاية سنة 1993 بحوالي 1,5 مليار دولار وهو ما يمثل احتياطي بالأشهر من الواردات السلعية 2,24 شهرا، ويعود سبب تدني احتياطي الصرف الى ارتفاع حجم المديونية الخارجية وانخفاض قيمة إيرادات الصادرات (المحروقات).

- سجل معدل بطالة 25 % من القوة العاملة (1,5 مليون عاطل) في ظل معدل مرتفع لنمو السكاني قدر بأكثر من 3 % سنويا.

- انخفاض متوسط دخل الفرد حيث انخفض من 3524 دولار سنة 1990 ليصل إلى حوالي 1853 دولار، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الاستهلاك الفردي ب 6,4 % سنة 1993، وهذا رغم الاستقرار في أسعار السلع والخدمات واستقرار سعر الصرف خلال الفترة1991-1993 ما بين 22,5 -23,3 دج/دولار.

- انخفاض في إنتاج القطاع الزراعي بمعدل 4% سنة 1993 بسبب الجفاف وضعف الاعتمادات المالية.

في ظل هذه الظروف غير المواتية عقدت الجزائر اتفاقا جديدا مع الصندوق في أفريل 1994 يمتد إلى غاية نهاية مارس 1995 تحصلت بموجبه على قرض بقيمة 457.2 مليون حقوق السحب الخاصة **DTS**، أي ما يعادل مليار دولار أمريكي.

من بين أهم الأهداف التي جاء هذا الانفاق ليحققها ما يلي: (مداني، 2008)

- إعادة تحديد الدور الذي تقوم به الدولة.
- البحث عن التوازنات المالية الكلية.
- التخفيف من حدة البطالة وذلك بتكثيف الشغل والإنتاجية الفلاحية عن طريق استخدام الموارد البشرية وزراعة المساحات القابلة للزراعة وتوسيع المساحات المسقية.
- تخفيض قيمة الدينار الجزائري وذلك بنسبة 40.17% ليصل سعر صرف الدولار الأمريكي الواحد إلى 36دج.
- العمل على تحقيق معدل للناتج الداخلي الخام بين 3% و6% وذلك خلال سنة (1994-1995).
- إعطاء أهمية للاستثمارات الوطنية والأجنبية وتشجيعها، وانتعاش قطاع الصناعات عن طريق عمليات إعادة الهيكلة.
- تنوع الصادرات خارج مجال المحروقات.
- التخلص التدريجي من دعم الميزانية لأسعار الاستهلاك والإنتاج الزراعي وكذلك الشبكة الاجتماعية، وذلك للقضاء على عجز الخزينة المقدر بـ 9.2% سنة 1993.
- تقليص الاعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة وكذلك الحقوق الجمركية.
- عمدت الجزائر في هذه المرحلة إلى التطبيق الصارم للإجراءات والتدابير المتفق عليها مع الصندوق حتى لا تتعثر علاقتها معه مرة أخرى كما حدث في السابق، ومن ثم سارعت الحكومة إلى التعجيل بتنفيذ بنود الاتفاق تخوفا من مرور الوقت دون الوصول إلى تحقيق ما يرضيه عنها، فقصر مدة الاتفاق (سنة واحدة مادام اتفاق استقرار) لا تسمح بالتأجيل، وخاصة وأن الظرف الاقتصادي لا يسمح بأي مناورة أخرى، وفي ظل انخفاض عائدات الصادرات من جهة، وارتفاع خدمات المديونية (وصلت في الفصل الأول من سنة 1994 إلى 100% من عائدات الصادرات من السلع والخدمات) من جهة أخرى إلى جانب القيد الاجتماعي والظرف الأمني والسياسي غير المستقر.

ومن بين أهم ما قامت به السلطات ما يلي: (فاتح، 2010)

- تخفيض كبير للدينار الجزائري بحوالي 50% من قيمته على خطوتين، في مارس وأفريل 1994 ليصبح الدولار الأمريكي الواحد يساوي 36 دج، ومرة أخرى في نهاية سبتمبر من السنة نفسها ليصبح 41 دينار لكل دولار أمريكي، وانخفض سعر السوق الموازية ليصل حوالي ضعفي السعر الرسمي خلال تلك الفترة، وفي هذا الإطار بدأ بنك الجزائر منذ نهاية سبتمبر 1994 بتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير بواسطة لجنة مشتركة من بنك الجزائر والبنوك التجارية تمهيدا لإنشاء سوق الصرف بين البنوك.

- فرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية بنسبة 3% على الودائع المصرفية (مع استبعاد الودائع بالعملات الأجنبية) منذ أكتوبر 1994. كما قام بنك الجزائر بتخفيض نسبة إعادة الخصم ضمن إعادة التمويل الإجمالي الذي يقدمه بنك الجزائر للبنوك التجارية من جهة، ومن جهة أخرى تم تطبيق أسلوب المزاد على القروض وتحديد مستوى السحب على المكشوف الذي يتم تقديمه للمتعاملين، بحيث لا يتجاوز رقم أعمالهم لمدة زمنية قدرها 15 يوما كحد أقصى، وذلك في إطار تطبيق قواعد التسيير الحذرة.

- إلغاء الحد الأقصى على أسعار الإقراض من البنوك التجارية للجمهور في سنة 1994، ورافق ذلك فرض سقف مؤقت بمقدار خمس نقاط مئوية على الفارق بين نسبة الفائدة على الإيداع وعلى الاقتراض من البنوك التجارية، وذلك بغية منع حدوث زيادة مفرطة في نسب الإقراض بسبب التباطؤ المحتمل بين البنوك التجارية الخمس، وقد ألغي هذا الإجراء في ديسمبر 1995، كما ألغي الحد الأقصى على أسعار الفائدة في سوق المال خلال أفريل 1994؛

– إلغاء الضوابط على هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع في أفريل 1994، فارتفعت نسبة السلع المحررة أسعارها إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك، وفي الوقت نفسه تم رفع أسعار النقل والهاتف والخدمات البريدية بنسبة تراوحت بين 20 و30%، وفي هذا الإطار بدأت الحكومة في تنفيذ برنامج ربع سنوي (أي كل ثلاثة أشهر) لتعديل أسعار الكهرباء والحليب والسميد.

– تم في سنة 1994 إعادة هيكلة معدلات ضريبة الدخل على الأفراد والشركات لتخفيف الوقع الضريبي وزيادة القاعدة الضريبية، مع خفض معدل ضريبة الشركات بوجه خاص من 42 %إلى 38% (33% بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها)، بينما خفض المعدل الحدي لضريبة دخل الأفراد من 70 إلى 50%، بالإضافة إلى ذلك تم تطبيق ضرائب الإنتاج على السلع الكمالية وإلغاء الاعفاءات الضريبية على إيرادات الفوائد من سندات الخزينة.

– تم إخضاع المؤسسات العمومية بداية من 1994 لإجراءات مالية أكثر تشددا، وعلاوة على ذلك تم وضع سقوف للقروض البنكية لمؤسسات التسويق التي سجلت أكبر الخسائر وعددها 23 مؤسسة والتي تشكل ما يقرب عن 15% من القيمة المضافة في قطاعي الصناعة والبناء، كما فرضت السلطات حد أقصى على الائتمان الذي تستطيع المؤسسات الحصول عليه من البنوك التجارية بينما وضعت خططا متوسطة الأجل لتقليص خسائر التشغيل من خلال اتخاذ إجراءات أفضل في مجال الرقابة على المخزون وإدارة التكاليف. وقصد تحسين القدرة على المنافسة خفضت تكاليف العمالة وأعيد توجيه الإنتاج نحو النشاطات الأكثر قدرة على الاستمرار، كما سمح قانون المالية التكميلي لسنة 1994 ولأول مرة ببيع المؤسسات العامة وعرض إدارتها على القطاع الخاص بموجب عقود الإدارة، حيث يصل الاشتراك إلى 49% من أسهم رأس المال.

– تمكنت الحكومة من تأجيل تطبيق الزيادة في الأجور المقررة والمقدرة بـ 12.5% والتي من المفروض أن يتم تطبيقها في الربع الأخير من سنة 1994 وبنسبة أقل من 10%.

– قصد تخفيف العبء على الفئات الاجتماعية جراء ما تفرزه هذه الاصلاحات وبالخصوص منها تخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار شرعت السلطات حينها في إصلاح شبكة الأمان، حيث استبدل النظام القديم – نظام التحويلات النقدية–ببرنامج لا مركزي، وتم إلغاء العلاوة النقدية للأسر التي لا تكسب أي دخل، وأدمجت العلاوات الأخرى ضمن الأجور والتعويضات الاجتماعية، كما تم إدخال خطة للتأمين ضد البطالة (تقديم مبالغ للعمال الذين تم الاستغناء عنهم وفق التنظيم)، إلى جانب خطة للخدمة العامة.

– الاتفاق على إعادة جدولة الديون الخارجية، حيث تم إعادة جدولة 14.5 مليار دولار، على أن يتم وفي المرحلة الأولى إعادة جدولة الديون التي تمت من قبل 30 سبتمبر 1993 والتي تستحق خلال الفترة الممتدة من 1 جوان 1994 إلى غاية 31 ماي 1995 – اتفق على جدول سداد يمتد إلى 15 سنة مع فترة سماح بأربعة سنوات–؛ أي ما يتوافق وفترة برنامج الاستقرار المبرم مع الصندوق، على أن يتم مواصلة الباقي حسب ما يصدره الصندوق من تقارير على مدى تطبيق الجزائر لبنود الاتفاق ليتم بذلك وإلى غاية مارس 1995 إعادة جدولة 5.3 مليار دولار.

إزالة الكثير من الضوابط على التجارة الخارجية. كإلغاء دفتر الشروط للسلع المعاد بيعها للدولة تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة، كما تم توحيد نسبة تسليم حصيلة الصادرات عند 50% باستثناء المنتجات الهيدروكربونية.

كما سعت السلطات لإرضاء الصندوق، حيث عمدت إلى التطبيق الصارم للإجراءات المفروضة واصطحاب ذلك بإجراءات ونصوص تدفع إلى التحول نحو اقتصاد السوق، ففي جانفي 1995 تم إصدار الأمر رقم 06/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالمنافسة الذي يهدف لتنظيم المنافسة الحرة وترقيتها دفعا إلى شفافية الممارسات التجارية وإضفاء حرية في السوق هو ما من شأنه أن يساهم في تنافس المؤسسات، الأمر الذي يحسن من المنتجات ويجعل الأسعار تضبطها السوق.

ويمكن تلخيص آثار هذا الاتفاق فيما يلي: (فاتح، 2010، ص ص 207–210)

- سجل الناتج المحلي الحقيقي معدل نمو بلغ**0.4 %**، كان ينتظر **3 %**حسب البرنامج.
- تسجيل معدل تضخم في حدود **29 %**بينما كان متوقعا معدل**40%** .
- تقلص العجز الكلي للميزانية العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى **4.4 %**مقابل **5.7%** مقدرة في برنامج الحكومة، كذلك انتقل عجز الخزينة من **8.7 %**من الناتج الداخلي الخام عام**1993** إلى **4.4 %**عام **1994** وهو أكبر مما اتفق عليه .
- نمو الكتلة النقدية نسبة 15.7% حيث كان مقدرا 14%، كما انخفض مؤشر السيولة من 53.8% عام 1993 إلى 49.1% عام 1994؛ بالإضافة إلى تمكن الحكومة من تقليص مديونيتها تجاه الجهاز المصرفي بحوالي 53.5 مليار دج، نتيجة تحسن أوضاع الميزانية، مما يدل على بداية الاستقرار النقدي.
- إعادة جدولة الديون الخارجية مما كان له أثر إيجابي على الاقتصاد عموما وعلى حصيلة إيرادات الصادرات من السلع والخدمات خصوصا، حيث سجلت نسبة خدمة المديونية إلى تلك الحصيلة نسبة 47.1% بعد إعادة الجدولة (93.2% قبلها)، هذا ما سمح بتمويل أفضل للاقتصاد، وخصوصا بحصول الجزائر على موارد من إعادة الجدولة بما يعادل 4.4 مليار دولار الشيء الذي يمكن من تمويل أفضل للعجز المسجل في ميزان المدفوعات والبالغ 4.38 مليار دولار، غير أن قيمة المديونية الخارجية والتي بلغت 29.486 مليار دولار؛ أي ما يمثل 70% من الناتج الداخلي الإجمالي لا تزال تشكل بذلك عبئا ثقيلا على الاقتصاد.
- وصل عجز الميزان التجاري الى ما قيمته 1.025 مليار دولار؛ ويعزي ذلك وفي جزء كبير منه للتدهور الكبير لإيرادات الصادرات السلعية بقيمة 1.751 مليار دولار مقارنة بسنة 1993 ليسجل معدل التغطية نسبة 89.05%. ويجد تدهور الصادرات تفسيره في الانخفاض المسجل في قطاع المحروقات بالإضافة إلى انخفاض سعر البترول من 17.8 إلى 16.31 دولار للبرميل ما بين سنتي 1993 و1994 على التوالي كما ساهمت زيادة الواردات المسجلة في تدهور الميزان التجاري حين انتقلت من 8.788 إلى 9.365 مليار دولار بين سنتي 1993 و1994 ومن ثم يظهر عدم استجابة الواردات للتخفيض الذي مس العملة نظرا لطبيعتها، والأمر نفسه ينطبق على الصادرات التي تسطير عليها المحروقات.
- عرف معدل البطالة مستوى أعلى من سنة 1993 فسجل نسبة 24.36%.

المرحلة الرابعة: (ماي1995-ماي1998):

بعد انتهاء برنامج الاستقرار الاقتصادي، وعلى ضوء النتائج المحصل عليها والتي نالت رضا الصندوق، خاصة فيما تعلق بالسياسة المالية والنقدية، وتحرير التجارة الخارجية، وهو ما سمح بمواصلة المفاوضات بإبرام اتفاق من نوع التسهيلات التمويلية الموسعة في ماي 1995 مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التعديل الهيكلي، وهذا لمدة 03 سنوات (ماي 1995 إلى ماي 1998)، بالإضافة إلى طلب إعادة جدولة ثانية للديون العمومية.

بمقتضى الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي، تم الحصول على مبلغ مالي قدره 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة **DTS**، أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق وقامت الجزائر في جويلية 1995 بعقد اتفاق إضافي لإعادة جدولة الديون المستحقة السداد بين 01 جوان 1995 و31 ماي1998، التي مست أكثر من 15 مليار دولار، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة السداد ما بين 01 جوان 1995 و31 ماي 1996.

وحسب صندوق النقد الدولي فإن الأهداف المسطرة لهذا البرنامج كانت كالتالي: (بختة، 2013، ص 130)

- تحقيق نمو متوسط سنوي بقيمة 5% من الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.

- تخفيض التضخم إلى 10.3%.
- التخفيض من عجز الميزانية إلى 1.3 % مقابل 2.8 % سنة 1994.
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.
- الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار وهذا قبل نهاية 1996.
- وضع إطار تشريعي للخوصصة.
- ابقاء خدمة الدين الخارجي بين 45 % إلى 50 % ابتداء من سنة 1995.
- بالنسبة لاحتياطات الصرف الهدف هو الوصول إلى ما يعادل 3 أشهر من الواردات وهذا ابتداء من سنة 1997.
- تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب شغل، وتشجيع القطاع الإنتاجي؛
- التحكم في نمو النفقات العامة، ودعم الفئات الأكثر تضررا من عملية التعديل ذاتها.
- لقد أدى تطبيق هذا البرنامج تحقيق العديد من النتائج أهمها:
- سجل الناتج الداخلي الخام معدلات مرتفعة عدا سنة 1997، ففي عام 1995 سجل الناتج معدل 3.8% بعدما كان – 0.4 %في العام السابق ويعود هذا للتحسن المسجل في القطاعي الفلاحة والمحروقات. غير أن النمو المسجل في الناتج عاود الانخفاض عام 1997 مسجلا نسبة 1.1 % جراء التدهور المسجل في القطاع الزراعي وانخفاض النمو في قطاع البناء والأشغال العمومية إلى جانب مواصلة النتائج السلبية في القطاع الصناعي (فاتح، 2010، ص 219)

إلا أن الملاحظة المعمقة للعوامل والشروط التي تحققت في ضوئها هذه النتائج تسمح بإبداء الملاحظات التالية: (روابح ، 2006)

1. انخفاض ضغط المديونية الخارجية بسبب إعادة جدولة الديون الخارجية وما صاحب ذلك من مساعدات خارجية لإنجاح البرنامج المعتمد سواء من صندوق النقد الدولي أو الدائنين الرسميين أو الخواص؛ حيث قدرت المبالغ التي استفادت منها الجزائر خلال الفترة 1994-1997 حسب دراسة خاصة لصندوق النقد الدولي بحوالي 30 مليار دولار، القسط الأكبر منها ناتج عن إعادة الجدولة ذاتها وموزعة كما يلي: 10,5 ،9,3، 6,3 و4,7 مليار دولار خلال سنوات 1994 ،1995، 1996 و1997 على الترتيب.
2. الارتفاع المزدوج من ناحية الكميات المنتجة وأسعار المحروقات، فمن ناحية الكمية المصدرة تجاوزت 800 ألف برميل يوميا في نهاية التسعينات بعدما كانت لا تتجاوز767 ألف برميل سنة 1995أما من ناحية الأسعار فقد عرفت انتعاشا واضحا خلال سنتي 1996 ،1997 حيث بلغ السعر المتوسط للبرميل 21,7 و19,8دولار رغم التراجع النسبي خلال السنتين اللاحقتين.
3. الظروف المناخية المساعدة خلال فترة البرنامج وبعدها الأمر الذي كان له الأثر الإيجابي على القطاع الزراعي، حيث ارتفعت مساهمة القطاع على سبيل المثال من 15 % سنة 1994 إلى 21,3% سنة 1996.

– سجل رصيد الميزانية نتائج ايجابية من سنة 1995 إلى 1997؛ ويعود ذلك الى الانخفاض الكبير في مصاريف التجهيز، غير أن تدهور السوق البترولي خلال سنة 1998 أدى إلى تراجع الجباية البترولية (تمثل 50% في العادة من مجموع إيرادات الميزانية، ورغم هذا التدهور لكنها بقت تمثل أكثر من 48% من ذلك المجموع) مما انعكس على رصيد الميزانية الذي سجل رصيدا سالبا ب 3.9% من الناتج الداخلي الاجمالي. وهوما يعني أن الميزانية تدهورت من **1997** إلى **1998** بما يزيد عن**67 %** (فاتح، 2010، ص ص 227-228).

– كما عرفت تلك المرحلة تحكما في التضخم وكبح جماحه فقد سجل مستويات منخفضة إذ وصل عام 1997 إلى 5.7% و5% سنة 1998 وهذا تحقيقا للهدف الذي كان يسعى إليه البرنامج.

– شهدت معدلات البطالة أرقاما قياسية، وبقائها مستقرة على طول هذه المدة في حدود 30 % يعود سبب ارتفاع هذه المعدلات إلى عاملين هما: (كبداني ، 2013)

أ– ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات حيث تجاوز في المتوسط 2,8% سنويا، وهو ما أدى إلى تزايد وتسارع حجم القوة العاملة التي انتقلت من 5,85 مليون إلى 7,8 مليون، ثم ما يقارب 8,25 مليون لسنوات 1990 و1996 و1998 على التوالي.

ب– الإصلاحات التي مست المؤسسات من خلال حلها وغلق بعض منها أو عملية التطهير والخوصصة، إذ بلغ عددها 986 مع نهاية سنة 1997، منها 633 مؤسسة محلية، و268 مؤسسة عمومية، و85 مؤسسة خاصة، مما أدى إلى فقدان أكثر من 500 ألف منصب عمل، منهم 212960 عامل مسرح، و100840 بطالة تقنية، و40531 عامل أحيل على التقاعد المسبق، و50700 مستفيد من تعويض في إطار المغادرة الطوعية.

– إن رصيد المديونية وبعدما ارتفع في 1996 بما يقارب مليار دولار عن سنة 1995 عاود الانخفاض في 1998 وسجلت المديونية حوالي 30.5 مليار دولار، إلا أن ذلك يبقى مرتفعا كثيرا. خصوصا أن قيمة الصادرات تراجعت بما يزيد عن 3 مليار دولار بين 1997 و1998 نتيجة تدهور أسعار النفط، . ووصلت نسبة خدمات المديونية إلى مجموع الصادرات من السلع والخدمات30.3% عام **1997** وهذا راجع لإعادة جدولة الديون الذي سمح بتخفيض عبء خدمات المديونية (قبل إعادة الجدولة كانت تمثل 39.8%)؛ لكنه سرعان ما ارتفع إلى 47.5% عام 1998 ، أما معدل المديونية إلى الناتج الداخلي الخام وإن كان انخفض من 76.1% (وهي أعلى نسبة خلال فترة الاصلاح) إلى 64.8% في نهاية فترة الاتفاق إلا أنه يبقى في مستوى مرتفع جدا (فاتح، 2010، ص 229).

– تسجيل فائض في الميزان التجاري وصل سنة 1997 الى 4.15 مليار دولار لكنه انخفض سنة 1998بنسبة 79.2 % ليصل الى 1.07 مليار دولار بسبب الانخفاض الحاد في حجم الصادرات الناتج عن انخفاض أسعار البترول. ولعل أهم أسباب تسجيل فائض في الميزان التجاري هو تذبذب الواردات من جهة، بفعل تراجع الطلب الاستهلاكي العائلي والوسيط، ومن جهة ثانية ارتفاع الصادرات خصوصا المحروقات منها (بنسبة تقدر ب 95%) بفعل ارتفاع سعر النفط إلى ما فوق السعر المرجعي المتوقع لنجاح برنامج التعديل الهيكلي والذي قدر ب 16,15 و16,45 دولار للبرميل الواحد لسنتي 1995 و1996، إذ بلغ متوسط سعر البترول 17,58 و21,7 دولار لتلك السنتين على التوالي. كما انخفض احتياطي الصرف سنة 1998 ليصبح 3.78 مليار دولار بعد ان عرف ارتفاعا من 2.1 مليار دولار سنة 1995 إلى 8 مليار دولار في نهاية 1997، وهو ما يعادل تسعة أشهر من الاستيراد (كبداني ، 2013، ص 235).

– أدى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وما انجر عنه من زيادة في أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع نتيجة تحرير التجارة الى توسيع دائرة الفقر، وارتفعت نسبة الفقراء من 8 % سنة 1988 إلى 20% في منتصف التسعينيات وحوالي 30% في نهاية التسعينيات (نعيمة، 2006).

4. الانعكاسات الاقتصادية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر.

إن بيانات الجدول (6) تعكس مسار تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-**2014**):

الجدول (6): بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2000-**2014**)

السنوات / المؤشرات الاقتصادية	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	2007	2008	2009	2010	1011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	3.8	3.0	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6	2.9	3.3	2.7	3.7
معدل التضخم %	0.33	**4**.22	1.41	2.58	3.56	1.63	2.53	3.52	6.65	5.74	3.90	4.52	8.89	3.25	2.91
سعر الدينار مقابل الدولار	**75.3165**	**77.2694**	**79.6861**	**77.3768**	**72.0659**	**73.3627**	**72.6464**	**69.3655**	**64.5828**	**72.6470**	**74.3908**	**72.9379**	**77.5360**	**79.3684**	**80.5790**
ميزان الحساب الجاري من إجمالي الناتج المحلي %	16.3	12.8	7.7	13.0	13.1	20.5	24.7	22.8	20.2	0.3	7.5	8.9	6.0	0.6	-4.5
معدل البطالة %	29.77	27.29	25.89	23.70	17.70	15.30	12.30	13.80	11.30	10.15	9.96	10	10.97	9.81	10.60
الاستثمار الأجنبي المباشر/مليار دولار	**0.280**	**1.11**	**1.06**	**0.637**	**0.881**	**0.881**	**1.15**	**1.84**	**1.68**	**2.74**	**2.3**	**2.57**	**1.5**	**1.69**	**1.5**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المراجع التالية:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2006-2010-2015.
- البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، واشنطن، 2017.

أولا-الناتج المحلي الإجمالي:

سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى نسبة له سنة 2003 بنسبة تقدر ب7.2**%** وعرفت الفترة 2001-2005 تسجيل متوسط نمو يفوق 5%، بينما لم يتجاوز متوسط نمو الناتج المحلي الخام 3**%** خلال الفترة 2006-2014.

ويلاحظ ان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يرتبط طرديا مع معدل نمو قطاع المحروقات. كما يعود سبب ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الى البرامج التنموية التي تم تنفيذها.

ثانيا- توزيع الدخل:

عرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر منحى تصاعديا خلال الفترة 2000-2014، حيث بلغ 5498 دولار في نهاية 2014، بعد أن كان يقدر في سنة 2000 بـ 1757 دولار فقط. وهذا راجع لارتفاع الناتج المحلي الخام (البنك الدولي، 2016).

كما بلغت حصة 10**%** الأفقر من السكان من الدخل سنة **2000** نسبة**3.2 %** بينما حصة 10**%** الأغنى تملك**28.6%**، أي أن إنفاق الأغنياء يفوق إنفاق الفقراء ب **8.53** مرة، وفي سنة **2011** وصلت حصة 10**%** الأفقر نسبة3.5**%**، بينما حصة 10**%** الأغنى تملك**26.0 %** ، أي أن إنفاق الأغنياء يفوق إنفاق الفقراء ب **7.4** مرة، ويلاحظ أن هناك تحسنا في توزيع الدخل بين **2000-2011** (فطيمة، 2014).

ثالثا–معدل البطالة:

عرفت معدلات البطالة انخفاضا محسوسا حيث انتقلت من 29.77 **%**سنة **2000** إلى 10.97**%** سنة **2012** لتصل إلى **10.6%** سنة **2014** وهو مؤشر ايجابي لم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست على تمويل التنمية الاقتصادية. كما سمحت كذلك برامج الاستثمار الحكومي بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث تم إنشاء أكثر من **728000**منصب عمل خلال الفترة (**2000–2004**) فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي كما ارتفع حجم العمالة خلال الفترة(**2005 – 2010**) فترة برنامج دعم النمو الاقتصادي بحوالي 12.5**%** (الطاهر، 2016).

رابعا–معدل التضخم:

يتبين من خلال الجدول رقم(3–21) أن الجزائر استطاعت التحكم في التضخم الى غاية سنة 2007، حيث بلغ معدل التضخم 0.33% سنة 2000، وهذا بفضل السياسة النقدية الحذرة التي اتبعتها الجزائر، لكن معدل التضخم عرف ارتفاعا محسوسا ابتداء من سنة 2008، حيث وصل الى 6.65% وسجلت سنة 2012 أعلى معدل للتضخم وذلك بمعدل 8.89 % حيث لعبت أسعار السلع المستوردة خاصة السلع الغذائية دورا في هذا الارتفاع.

خامسا–الاستثمار الأجنبي المباشر:

أصبحت الجزائر منطقة جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث احتلت الجزائر المرتبة الرابعة والثالثة افريقيا سنتي 2001 و2002 على التوالي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمرتبة الاولى مغاربيا سنتي 2002 و2004. ويلاحظ ان الازمة المالية العالمية لم تؤثر على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر 1.68 مليار دولار سنة 2008، ليحقق أعلى مستوى له سنة 2009 بمبلغ 2.74 مليار دولار.

وشهدت الفترة 2010–2014 تذبذبا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة، حيث سجلت أدني قيمة لها سنة 2012 بمبلغ 1.5مليار دولار.

سادسا–التجارة والموازين الخارجية للجزائر وحركة الاحتياطات والديون:

من خلال ملاحظة مسار تطور الميزان التجاري للفترة (2000–2014)، يلاحظ تسجيل فائض طوال هذه الفترة، حيث ارتفع رصيد الميزان التجاري الى 12.86 مليار دولار سنة 2000، وعرف رصيد الميزان التجاري ارتفاعا ملحوظا من 2003 الى 2008، حيث سجل أعلى قيمة سنة 2008 بأكثر من 39.82 مليار دولار، حيث وصل سعر البترول الى ما يقارب 150دولار للبرميل في الأسواق العالمية في جويلية 2008، ليسجل سنة 2009 انخفاضا كبير وصل الى 5.90 مليار، بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية التي اثرت على الطلب العالمي من البترول. وشهد الميزان التجاري خلال سنتي 2013–2014 تراجعا كبيرا، حيث وصل الى 4.37 مليار في سنة 2014 بسبب تراجع قيمة الصادرات، وهذا لانخفاض أسعار البترول مما يجعل الميزان التجاري مرتبطا كليا بالأسواق العالمية للبترول.

أما ميزان الحساب الجاري الجزائري فقد سجل فائضا خلال الفترة 2000–2013، الا أنه سجل عجزا لأول مرة في 2014 حيث بلغ العجز 9.5 مليار، وهو ما يمثل 4.5 من الناتج المحلي الإجمالي.

لقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع احتياطات الصرف وبشكل كبير خلال هذه الفترة، حيث كانت لا تتجاوز 11.90 مليار دولار سنة 2000 ووصلت إلى أكثر من **194** مليار دولار كأقصى حد لها سنة **2013**، وقد سمح ارتفاع سعر البترول وتراكم احتياطات الصرف من الدفع المسبق لنسبة كبيرة من الديون الخارجية خاصة في سنة **2006** حيث انخفضت من **25.26** مليار دولار

سنة **2000** إلى **5.61** مليار دولار في**2006** ، وواصلت التراجع إلى أن وصلت إلى حد قياسي سنة **2013** بقيمة **3.39** مليار دولار.

بالنسبة للمديونية الخارجية فقد عرفت تراجعا كبيرا في الفترة 2000-2014، حيث انتقلت من 25,26 مليار دولار سنة 2000 (ما يمثل نسبة **46,15%** من حجم الناتج المحلي الاجمالي) إلى 3,73 مليار دولار سنة 2014 (ما يمثل **1,74%** من حجم الناتج المحلي الاجمالي) (صندوق النقد العربي، 2006-2010-2015) (البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2017).

5. الخلاصة:

من خلال تجربة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر، يتبين أن التحسن في الوضعية الاقتصادية بعد الإصلاحات المطبقة حسب المؤشرات الأساسية، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي واحتياطيات الصرف الأجنبي، كما تحسن وضع الميزان التجاري، وميزان المدفوعات. كما انخفضت المديونية الخارجية، وسجل انخفاض في كل من معدل التضخم والبطالة. ورغم ذلك لايزال الاقتصاد الجزائري هشا ومتذبذبا، يعتمد على الريع البترولي، ولم يعمل على تنويع الصادرات، والتقليل من التبعية الغذائية، والتبعية التكنولوجية، وتطوير وتحفيز الاستثمار الحقيقي في العنصر البشري.

6. الإحالات والمراجع :

- بن شهرة مداني ، (2008) .سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية .الجزائر :دار هومه.
- حنفي محمد ناظم (1992) .الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية، مصر، جامعة طنطا.
- خالدي الهادي (1996) .المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي .الجزائر :دار هومة.
- إبراهيم أديب ابراهيم (2004) .برامج التعديل الهيكلي وأثرها في التنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة، ج .الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
- بلوناس عبد الله (2005) .الاقتصاد الجزائري :الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية .الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- جاري فاتح (2010) .مدى ملاءمة برامج الإصلاحات الاقتصادية بجيليها لاقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر. ك .ا .التسيير، جامعة الجزائر 3
- حاجي فطيمة (2014) .إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة .2005-2014ك .ا .التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة.-
- خليل عبد القادر (2008) .محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة .2006- 1990ج، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير.
- روابح عبد الباقي .(2006) .المديونية الخارجية والاصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة .ك .ا .التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة.-
- زكريا دمدوم (2002) .الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري .2000 – 1990، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- سعيدي بختة (2013) .أثر دور الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر للفترة . 2009 -1990 ج .الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

- القاضي عمر طارق وهبي (2006) .سياسات الإصلاح الاقتصادي في الاقتصاد ات النامية بين المهام والتحولات مع إشارة لحالة العراق ، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد العراق، الجامعة المستنصرية.
- قانة زكي (2012) .الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية المستديمة في الجزائر للفترة .2010-1989، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر3
- كبداني سيد أحمد .(2013) .أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية :دراسة تحليلية وقياسية. ك .ا . والتسيير، الجزائر :جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان .–
- المقبلي محمد علي حزام غالب (2004)، الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على التجارة الخارجية في الجمهورية اليمنية. ج .الجزائر، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
- جابر عامر عبود والجبوري خلف محمد (2009) .اتجاه السياسة النقدية في المغرب في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي .(2005-1976)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية(16)،.119
- جليط الطاهر (2016) .دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر للفترة (2014-1980)، العدد 6، .2016 مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.(6)
- العبدلي سعد وغيدان جليل كامل (2010) .برامج الإصلاح الاقتصادي والفجوة الغذائية. كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية(2)،.9
- محسن يحي صالح (2001) .سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية النتائج الاقتصادية والآثار الاجتماعية، م .د .العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية(25)،.71
- النجفي سالم توفيق (2002) .سياسات التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي .بيت الحكمة،.21-15
- برودي نعيمة (2006) .الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكليفي الملتقى العلمي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية .بومرداس :جامعة امحمد بوقرة.
- البنك الدولي (2016) .مؤشرات التنمية العالمية .واشنطن.
- البنك الدولي (2017) .مؤشرات التنمية العالمية .واشنطن.
- صندوق النقد الدولي (1988) .الخصخصة والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية .أبو ظبي.
- صندوق النقد العربي (1994) .التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام .1994أبو ظبي.
- صندوق النقد العربي (2015-2010-2006) .التقرير الاقتصادي العربي الموحد .أبو ظبي.
- Joachim , A. (2000). Toward a post-Washington Consensus:" The importance of governance structures in less developed countries and economies in transition. (I. o. development، Éd.) Journal for institutional innovation development and transition, 4.
- Manuel , G. (1994). Financial Policies capital market in Arab countries. (p. 6). Washington: IMF .